

وزارة المواصلات

قرار وزاري

رقم ٨٤/٤٤/٢

تنفيذا للمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٢٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم ٧٦/٤٦ بإنشاء مؤسسة خدمات الموانئ المادة (١) منه .

واستنادا على قرار مجلس الوزراء الموقر في جلسته رقم ٨٤/٢ المنعقدة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٤ م .
وبعد الاتفاق مع الشؤون المالية .

فقد تقرر مايلي :

مادة ١ : تدفع مؤسسة خدمات الموانئ المحدودة الايجارات والرسوم السنوية التالية للحكومة نظير استعمالها للمرافق والتسهيلات التي وفرتها الحكومة في ميناء قابوس ونظير حق الامتياز الممنوح للمؤسسة في ادارة وتشغيل الميناء وذلك اعتبارا من اول يناير ١٩٨٤ م :

(أ) - /١٠٠ ٠٠٠ ريالاً عمانياً ايجاراً سنوياً (مائة ألف) نظير استعمال الأرصفة والأحواض والمستودعات والأبنية والساحات والمكاتب وغيرها من المنشآت الثابتة .
(ب) - كرسوم امتياز سنوية تتقاسم الحكومة وكافة المساهمين صافي الأرباح المحققة بواقع ٥٠٪ لكل منهما وذلك بعد خصم التالي :

- ١ - مكافآت أعضاء مجلس الادارة حسب ما تقرره الجمعية العمومية وبما لا يتجاوز ١٠٪ من صافي الأرباح .
- ٢ - ١٠٪ من صافي الأرباح احتياطي قانوني الى الحد الذي ينص عليه قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ م .
- ٣ - بما لا يزيد عن ١٠٪ من صافي الأرباح احتياطي عام الى أن يصل الاحتياطي العام الى ما يعادل الرأسمال المدفوع .
- ٤ - ٢٠٪ من الرأسمال المدفوع توزع أرباحاً للمساهمين .

مادة ٢ : عند قيام الحكومة بإنشاءات جديدة ثابتة أو توسعات في أرصفة وأحواض ومستودعات وساحات الميناء أثناء فترة الامتياز فمن حقها زيادة الايجار السنوي المشار اليه في المادة الأولى (البند « أ ») أعلاه وفق ما تراه مناسباً .

مادة ٣ : أما المنشآت الثابتة والساحات المؤجرة حالياً أو التي سوف تؤجر مستقبلاً الى هيئات أخرى حكومية كانت أو غير حكومية فسوف تحصل الحكومة على عائد تأجيرها بالكامل .

مادة ٤ : تستمر مؤسسة خدمات الموانئ المحدودة في دفع جميع الالتزامات المالية المترتبة على العقود التي أبرمتها مع الحكومة وأي عقود أخرى تبرمها مع الحكومة في المستقبل .

مادة ٥ : على رئيس مؤسسة خدمات الموانئ تنفيذ هذا القرار .

مادة ٦ : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر في : ٨٤/٤/٢ م

سالم بن ناصر البوسعيدى
وزير المواصلات

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٢٨٩) .
الصادرة في ١٩٨٤/٦/٢ .